مثاله قايم فانه يدل على معنى هو القيام وصاحبه لانه يعنى ذو قيام وهو صحيح التبعية اي ان يقع تابعا لمخصص ذلك الصاحب العام كان يقول رجل قايم او فرس قايم او بنات قايم او نحو ذلك

اسمٌ دال على معنى وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الواحد الصاحب شرطه ان يكون في الاصل كذلك فلا تضره الغلبة فلذلك اي لاجل شرط الاصلية فيه صرف مررت بنسوة اربع لان اربع وضع اسم عدد ثم وصف به فالوصف فيه عارض قال الرضي وانا الى الان لم يتم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان تكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما ذكر وهو عدم قبول التاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم الاصالة في الوصف قوله وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد اي ولين الغلبة لا تضر الاسم الوصف الاصلي اذ معنى العلمية ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشيا ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشي الى قرينة خلاف سايرما كان واقعا عليه فاسود كان عاما في كل محل فيه سواد فلكثرة استعماله في الحية السودى حتى لا يحتاج فيها الى قرينة اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات خلاف ساير السود فانه لا بد لكل منهما اذا قصد به من قرينة اما الوصف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال فعرفت ان الغلبة لا تخرج الاسم عن معنى الوصف وانما تخصصه ببعض ما وضع له فلم تضر الوصفية الاصلية اذ هي معها باقية وكذلك معنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي قيد من حديد لان الحديد اسود قوله وضعف اي ولكون الوصف الاصلي معتبر ضعف منع افعى للحية لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا ثبت استعماله نعتا بل توهم انهما موضوعة للصفة لما روا انها للحية الخبيثة الشديدة السم من قولهم فعوة السم اي شدته وكذلك توهم في اجدل للصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طاير ذو جدل وهو الاحكام وكذلك

توهم

١٢

توهم في اخيل للطاير ان معناه الاصلي طاير ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ومنع صرف مثله غلط ووهم التانيث على ضربين بالتا ملفوظة وهي تا زايدة في اخر الاسم مفتوح ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت ليس مونثا بتا ملفوظة بل التا بدل من لام الكلمة لكنه اختص هذا الابدال بالمونث لمناسبة التا للتانيث فلو سميت به مذكرا لصرفته شرطه العلمية وذلك لان اصل تا التانيث العروض والانفكاك ما دامت في الجنس فلم يعتد بالعارض فاذا سميت بما فيه التا فقد وضعته مع التا لان العلمية وضع مستانف وكل حرف توضع الكلمة معه لزم فلم يجز حذفه فتاء عاشية مثل تا جعفر صارت لازمة لا تحذف الا للترخيم فان قيل فاذا صار التا بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قايم مقام السببين كالالف فتكون العلمية شرط قيامه مقام السببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التا في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم تبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم والمعنوي وهو الذي التانيث مقدر ولا تقدير الا التا اذ الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر كذلك اي شرطه العلمية وانما شرطت فيه لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التا الظاهرة محتملة التاثير مطلقا واما التا المقدرة فضعيفة فان سد مسده في اللفظ حرف اخر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجي وشرط تحتم اي وجوب تاثيره اي المعنوي سوا كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب زيادة على الثلاثة الاحرف لان الحرف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التا بدليل تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التا خلاف قدر فانه يصغر قديره

Copyright © King Saud University